الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4644 | الخميس | 23 محرم 1445 هـ | 10 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

موسكو: تدخل «إيكواس» العسكري لن يحقق سلاماً دائماً

بلينكن لرئيس النيجر المعزول: سلامتك أمر أساسي

«وكالات» : بعد تأكيده سابقاً عدم وجود حل إلا بالدبلوماسية للانقلاب الذي وقع في النيجر قبل أسبوعين، جدد وزير الخارجية أنتوني بلينكن التشديد على دعم بلاده للرئيس النيجري المعزول محمد بازوم.

وأشار إلى أن سلامة وأمن بازوم وعائلته أمر أساسي، حسب ما جاء في بيان نشرته وزارة الخارجية أمس الأربعاء.

كما أوضحت الخارجية أن بلينكن ناقش عبر الهاتف مع بازوم زيارة وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند إلى النيجر ولقائها مع عدد من مسؤولي المجلس العسكري يوم الاثنين المنصرم.

كذلك أكدت أن الدعم الأميركي مستمر لحل يعيد النيجر إلى مسار الديمقراطية والنظام الدستوري.

من جهته، أوضح المتحدث باسم الخارجية الأميركية للشرق الأوسط، صاموئيل ويربيرغ، أن بازوم وعائلته في حالة صعبة جدا. وقال في مداخلة مع العربية «نتواصل مع كافة الأطراف في النيجر لحل الأزمة هناك بالطرق الدبلوماسية».

إلى ذلك أعرب عن قلق بلاده من استغلال الجماعات الإرهابية للوضع في النيجر.

وكانت نولاند وصفت زيارتها إلى نيامي بالصعبة، مؤكدة أنها أجرت محادثات صريحة مع قادة من المجلس العسكري، إلا أنها أوضحت في الوقت عينه أنها كانت صعبة جداً.

وكشفت أن المجلس العسكري رفض الموافقة على لقائها بالرئيس المعزول، كما أبدى تعنتاً في بعض النقاط.

يشار إلى أن العسكريين كانوا أعلنوا في 26 يوليو الماضي سيطرتهم على السلطة في البلاد وعزل الرئيس الموالي للغرب.

فيما ندد معظم الدول الغربية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة بهذا الانقلاب، فضلا عن المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا التي لوحت بكافة الاحتمالات والخيارات، من ضمنها الخيار العسكري، قبل أن تتراجع لاحقا وتلين لهجتها أكثر.

من جانب آخر شدد نائب مدير قسم الإعلام بالخارجية الروسية، أليكسي زايتسوف، الأربعاء، على أنه من غير المرجح أن يساهم التدخل العسكري من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إكواس» باستقرار الوضع في النيجر.

وصرح زايتسوف خلال إحاطة إعلامية: «نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الأفريقية لمساعدة الشعب النيجري على الخروج من الأزمة»، وفق وسائل إعلام روسية.

غير أنه أضاف: «في الوقت نفسه، نعتقد أن تدخل «إكواس» في شؤون دولة ذات سيادة، من غير المرجح أن يسهم في تحقيق سلام دائم في النيجر أو في استقرار الوضع في منطقة الساحل ككل».

فيما ختم قائلاً: «نعول على أن يتم إيجاد حلول مقبولة في إطار المزيد من الجهود الدبلوماسية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن النيجر».

يذكر أن «إكواس» كانت حددت يوم الأحد المنصرم كمهلة قصوى لتسليم الانقلابيين السلطة أو مواجهة احتمال استخدام القوة.

فهل تفعلها دول «إكواس» التي يعقد قادتها الخميس اجتماعاً جديداً لبحث الوضع في النيجر، بعد أسبوعين على الانقلاب الذي أطاح بالرئيس محمد بازوم؟

لعل الإجابة تتضح من الانقسام الحاصل بين دول المجموعة ذاتها، التي تعارض أي حل مبني على تدخل عسكري.

فضلاً عن أن الولايات المتحدة التي دانت الانقلاب وأوقفت مساعداتها مهددة بإجراءات عقابية أخرى، أكدت على لسان وزير خارجيتها تمسكها بالحل الدبلوماسي، مستبعدة بذلك بطريقة غير مباشرة أي لجوء للقوة.

كما أوضح، حسب مصدر قريب من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أنه لن يتم النظر في التدخل العسكري في هذه المرحلة، وفق فرانس برس.

في حين اعتبر مصدر فرنسي مطلع على القضايا العسكرية، أن كل الخيارات مطروحة ومن ضمنها الخيار العسكري والعقوبات.

وأفادت وسائل إعلام فرنسية بأن مجموعة «إكواس» تخطط لحشد 25 ألف جندي للتدخل المحتمل.

إلا أن هذا الخيار لن يكون سهلاً على الإطلاق في حال اتخذ، بحسب ما رأى عدد من المراقبين، لا سيما أن المجلس العسكري أثبت من خلال جمع أكثر من 30000 شخص في نيامي، أنه قادر على تعبئة قسم من السكان، وبالتالي فإن أي تدخل يخاطر بالتسبب في حمام دم لن يقبله الغربيون!

وكان وفد مالي وبوركينا فاسو، اللذان زارا نيامي، الاثنين الماضي، أعلنا عدم القبول بأي تدخل عسكري أجنبي في الشؤون الداخلية للنيجر.

وفي 31 يوليو الماضي أعربت حكومتا البلدين أيضاً في بيان، عن تضامنهما مع الشعب النيجري، وأدانتا فرض عقوبات من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على نيامي، معتبرتين أن مثل هذه الإجراءات «لا تؤدي إلا إلى تفاقم معاناة الشعب وتهديد روح وحدة الانتماء الإفريقي».

كما حذرتا من أنهما ستعتبران أي تدخل عسكري بمثابة إعلان حرب ضدهما.

متظاهر يحمل صورة للرئيس النيجري المعزول محمد بازوم

وكالة تسنيم: إيران تتوصل إلى تقنية صواريخ كروز أسرع من الصوت

إيران وسعت برنامج صواريخها رغم التحذيرات الأمريكية

«وكالات» : قالت وكالة تسنيم الإيرانية للأنباء إن طهران توصلت إلى تقنية تصميم وتصنيع صواريخ كروز (المجنحة) أسرع من الصوت، وإن هذا الصاروخ في مرحلة الاختبار حاليا.

وأفادت الوكالة أمس الأربعاء أن هذا الصاروخ « الذي هو في الواقع جيل جديد من صواريخ كروز الإيرانية، يخضع حاليا للاختبار وسيبدأ فصلا جديدا في القوة الدفاعية الإيرانية».

وأشارت إلى أن صواريخ كروز الإيرانية كانت تستخدم محركا صاروخيا لتوفير تسارع أولي ثم محركات نفاثة محلية الصنع تسمى «طلوع» لمرحلة دفع حركته.

وأوضحت أن استخدام المحركات النفاثة التضاغطية في صواريخ كروز البحرية والتوصل إلى صواريخ كروز أسرع من الصوت يعد أمرا مهما «لأنه في حالة حدوث أي صراع، ستكون قوة رد فعل الجمهورية الإسلامية الإيرانية أسرع بكثير، ومن ناحية أخرى تسلب فرصة الرد من القوات المهاجمة»، وفقا للوكالة.

وكان الحرس الثوري الإيراني قد استعرض في يونيو الماضي صاروخ «فتاح» الباليستي الأسرع من الصوت بحضور الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي.

ويصل مدى الصاروخ «فتاح» إلى 1400 كيلومتر وتصل سرعته إلى 13 و15 «ماخا» (وحدة لقياس السرعة).

وتقوم إيران بتوسيع برنامجها الصاروخي، لا سيما صواريخها الباليستية، رغم معارضة الولايات المتحدة وقلق الدول الأوروبية، بينما تقول طهران إن هذا البرنامج دفاعي بحت ويهدف إلى الردع.

توتر متصاعد بمضيق تايوان.. تابيبه ترصد توغلا واسعا لسلاح الجو الصيني

«وكالات» : قالت تايوان أمس الأربعاء إن 10 طائرات تابعة للقوات الجوية الصينية دخلت منطقة الدفاع الجوي للجزيرة رفقة 5 سفن حربية صينية تشارك في دوريات «الاستعداد القتالي»، في ثاني توغل من نوعه هذا الأسبوع.

واشتكت تايوان، التي تقول الصين إنها جزء من أراضيها، مرارا من قيام بكين بأنشطة عسكرية بالقرب منها على مدى السنوات الثلاث الماضية، في حين تكثف الصين ضغوطها في محاولة لإجبار الجزيرة على قبول السيادة عليها.

وذكرت وزارة الدفاع التايوانية أنها رصدت 25 طائرة صينية تشارك في عمليات في البحر، من بينها مقاتلات «جي- 10» و«جي- 16، إضافة إلى قاذفات «إتش- 6».

وأضافت الوزارة أن 10 من بين هذه الطائرات إما عبرت الخط الذي يقسم مضيق تايوان، وكان في السابق بمثابة حاجز غير رسمي بين الجانبين، وإما دخلت الجزء الجنوبي الغربي من منطقة تحديد الدفاع الجوي التايوانية.

لندن: نقل المهاجرين غير النظاميين إلى البارجة «بيبي ستوكهولم» سيستمر خلال الأشهر القادمة

الحكومة البريطانية تسعى لتوفير المال بنقل طالبي اللجوء إلى البارجة

«وكالات» : قالت وزارة الداخلية البريطانية إن نقل طالبي اللجوء إلى البارجة «بيبي ستوكهولم» سيتواصل خلال هذا الأسبوع والأشهر القادمة.

وقال وزير العدل ألكس تشوك إن 15 من طالبي اللجوء نُقلوا إلى البارجة، في حين رفض 20 آخرون الصعود على متنها، وهدد رافضي الانتقال إلى البارجة بنهاية الثلاثاء بسحب تمويل الإعاشة منهم.

وكانت السلطات البريطانية بدأت بنقل الدفعة الأولى من طالبي اللجوء إلى البارجة الراسية جنوبي البلاد، في إطار خطة الحكومة لنقل طالبي اللجوء إلى سفن وقواعد عسكرية سابقة.

وتقول الحكومة البريطانية إن تلك الخطة تهدف لتقليل فاتورة إيواء طالبي اللجوء، إذ إن إبقاءهم في فنادق يكلفها 6 ملايين جنيه إسترليني يوميا.

ووفقا لصحيفة التايمز البريطانية، فإن تكلفة استئجار البارجة 15 ألف جنيه إسترليني (19 ألف دولار) يوميا، بالإضافة إلى تكلفة رسوم رسوها في الميناء 4500 جنيه إسترليني يوميا، أي أن تكلفة إقامة اللاجئ يوميا تكون 39 جنيها إسترلينيا في المتوسط، إلى جانب بعض النفقات الإضافية اليومية من خدمات أمن ومطاعم.

وبسبب تراجع شعبية رئيس الحكومة ذي الأصول الهندية ريشي سوناك في استطلاعات الرأي قبل عام من الانتخابات التشريعية، جعل سوناك (المولود لأبوين مهاجرين) من ضرورة «إيقاف القوارب» -التي تعبر بحر المانش بشكل غير قانوني- أولوية وكثف المبادرات المناهضة للهجرة خلال الأيام الماضية، وتتمثل إحداها في نقل طالبي اللجوء إلى سفن راسية في موانئ من أجل توفير المال في استقبال المهاجرين مع ثني المرشحين المحتملين من اتخاذ هذه الخطوة.

ورست البارجة العائمة، التي وصفها بعض الحقوقيين بأنها سجن عائم، في ميناء بورتلاند دورست الشهر الماضي، وتتكون من 3 طوابق، وتحتوي على 222 غرفة نوم مفردة بحمام داخلي ومطبخ، وفي حين أن بعض الغرف بها عناصر للترفيه كالتلفزيون، توجد صالة رياضة وصالة ألعاب.

وكان من المقرر أن يصل أول المهاجرين الأسبوع الماضي، لكن تم تأجيل هذا الموعد في انتظار إنهاء عناصر الإطفاء عمليات التدقيق لاستبعاد أي مخاطر لنشوب حريق.

وميناء بورتلاند هو الوحيد الذي وافق على رسو هذه البارجة، في حين رفضت الموانئ كافة استقبال سفن مماثلة، مما اضطر الحكومة لتغيير خططها بهذا الشأن.

منذ استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام 2016، الذي كان من المفترض أن يسمح بالسيطرة على الحدود، لم تكف الحكومات المحافظة المتعاقبة عن تشديد خطابها المناهض للمهاجرين وقطع تعهدات بوضع حد للهجرة غير الشرعية عبر بحر المانش.

وللحد من الهجرة غير الشرعية، أقرت الحكومة قانونا جديدا الشهر الماضي يحظر على المهاجرين الذين دخلوا البلاد عبر المانش طلب اللجوء في المملكة المتحدة.

ويبلغ عدد الذين دخلوا المملكة المتحدة بهذه الطريقة أكثر من 45 ألفا عام 2022 ونحو 15 ألفا عام 2023.

كما ينص القانون على ترحيل المهاجرين إلى دول أخرى، مثل رواندا، وهي خطة تم إطلاقها العام الماضي ولكن القضاء عمد إلى عرقلتها.

وكانت أحدث فكرة أوردتها صحيفة التايمز -الأحد الماضي- أن الحكومة تدرس إرسال مهاجرين إلى جزيرة أسنسيون البركانية وسط المحيط الأطلسي على بعد نحو 6500 كيلومتر من المملكة المتحدة.

باكستان: محكمة عليا تنظر في استئناف قدمه خان وتوقعات بحل البرلمان

«وكالات» : أفاد أحد محامي رئيس الوزراء الباكستاني السابق عمران خان أن محكمة عليا ستنظر أمس الأربعاء في استئناف قدمه على الحكم بإدانته في تهم فساد، في حين يتوقع أن يتمّ حل البرلمان تمهيدا لتولي الحكومة الإعداد للانتخابات.

وقال المحامي نعيم بانجوتا إن المحكمة ستبدأ إجراءات الاستئناف في وقت لاحق من أمس الأربعاء، مضيفا أن «عمران خان سيطلق سراحه إذا قُبلت القضية من حيث الموضوع».

وفي وقت سابق، قررت لجنة الانتخابات في باكستان منع خان من ممارسة العمل السياسي 5 سنوات بعد إدانته وحبسه 3 سنوات بتهم فساد.

وتمنع القوانين في باكستان أي شخص تثبت إدانته من الترشح لأي منصب عمومي لفترة تحددها لجنة الانتخابات، وقد تصل إلى 5 سنوات كحد أقصى من بداية صدور الحكم بإدانته.

وقال ذو الفقار بخاري مساعد خان في تصريحات لرويترز «كنا نعلم أن هذا سيحدث حتما»، مضيفا أن الحزب سيطعن في قرار عدم الأهلية أمام المحكمة العليا. وأضاف «نحن واثقون للغاية من العدول عن هذا القرار».

في الأثناء، يسعى محامو خان لنقض الحكم القضائي الذي صدر في حقه السبت الماضي بسجنه 3 سنوات ومنعه من العمل السياسي 5 سنوات.

وقال محامو خان إنهم يواجهون صعوبة في النقض، وذلك لأن حكم الإدانة الصادر ضده جاء فيه أنه «نافذ، ومحظور النقض» إضافة إلى عقبات إجرائية أخرى.

وأفاد مراسل الجزيرة أن فريق الدفاع عن خان يتواصل مع المحكمة ويعمل على إزالة عقبات إجرائية، وينتظر حاليا موعد قبول المحكمة طلب دعوى النقض.

وكانت الشرطة الباكستانية أوقفت خان (70 عاما) في مدينة لاهور السبت الماضي، إثر حكم قضائي بسجنه 3 أعوام وحرمانه من العمل السياسي 5 سنوات، صادر من محكمة ابتدائية في العاصمة إسلام آباد، بتهمة الكسب غير المشروع.

ويقول فريق خان القانوني إنه محتجز في ظروف مزرية بزنزانة صغيرة من الدرجة الثالثة بها مرحاض مفتوح بسجن في أتوك قرب العاصمة إسلام آباد، في حين أنه يستحق الاحتجاز في زنزانة من الفئة الثانية ملحق بها حمام منفصل مع توفير الصحف والكتب وجهاز تلفزيون.

ويُتهم لاعب الكريكيت السابق بعدم الإفصاح عن هدايا تلقاها عندما كان رئيسا للوزراء وبيعها بشكل غير قانوني، ومنذ الإطاحة به أبريل 2022، يواجه خان أكثر من 150 قضية، في تهم يواصل نفيها ويقول إن «دوافعها سياسية».

والعام الماضي، أقيل خان من منصبه بموجب تصويت برلماني بحجب الثقة عنه، ومنذ ذلك الحين يقود حملة شعبية ضد الحكومة الحالية بقيادة شهباز شريف.

ويتهم خان حكومة شريف بالتواطؤ مع كبار القادة العسكريين لإقالته وسجنه وإبعاده عن السياسة، والتعاون مع حكومة الولايات المتحدة للتغطية على مؤامرة الإطاحة به، وهو ما ترفضه الحكومتان.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، منعت لجنة الانتخابات خان من حقوقه السياسية بالتمثيل البرلماني والانتخاب والتعيين في كل من المجالس التشريعية الفدرالية والإقليمية لمدة 5 سنوات.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن خان هو السياسي الأكثر شعبية في باكستان، إذ أدى اعتقاله لفترة وجيزة في مايو الماضي، بسبب تهم فساد أخرى، إلى اندلاع اضطرابات دامية لم تنته إلا بعد أن أبطلت المحكمة العليا قرار توقيفه.

وكان عمران خان نجا من إصابته بإطلاق نار في الثالث من نوفمبر عام 2022، خلال تجمع حزبي بمنطقة وزير آباد بإقليم البنجاب، ونفى الجيش حينها اتهامه بمحاولة الاغتيال.

وفي سياق متصل، يتوقع أن يتمّ أمس الأربعاء حل البرلمان تمهيدا لتولي حكومة -يهيمن عليها التكنوقراط- الإعداد لانتخابات يرجح أن يغيب عنها خان بسبب الحكم الصادر ضده بالمنع 5 سنوات من العمل السياسي.

وبموجب القانون، يتعين إجراء الانتخابات في غضون 90 يوما من تاريخ حل البرلمان، لكن حكومة شهباز شريف أشارت إلى أن إرجاءها مرجح.

ورغم تقلده السلطة منذ 18 شهرا، لم يفلح تحالف الأحزاب التقليدية الذي تكتّل لإبعاد خان، في كسب شعبية واسعة، إذ يواجه أزمة اقتصادية وتزايد التضخم وارتفاع البطالة في ظل تراجع النشاط الصناعي جراء النقص في العملات الأجنبية.

وقال رئيس المعهد الباكستاني للتنمية القانونية والشفافية البحثي أحمد بلال محبوب إن «هذه الانتخابات مهمة لأنها ستمنح حكومة جديدة ولاية من خمسة أعوام، ما يعني، تفويضها باتخاذ قرارات أساسية ستكون حيوية للتعافي الاقتصادي».

عمران خان اعتقل بعد صدور حكم قضائي بسجنه 3 أعوام